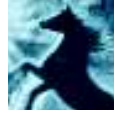


البنى المجتمعية، والبيئة العالمية والإقليمية



تمهيد

العصبيّة في المجتمعات العربيّة، النظام الأبوي التسلطي والأسرة

يقدم تحليل السياق المجتمعي للحرية والحكم المحور الثالث لتفسير تردّي حال الحرية والحكم في البلدان العربيّة في الوقت الحالي. ويتناول الفصل السادس شريحتين أساسيتين للسياق المجتمعي: تضم الأولى العوامل الداخلية المرتبط بالبنى المجتمعية في البلدان العربية ونمط الإنتاج (الرعي) السائد؛ بينما تختص الثانية بالموثرات التابعة من البيئة الإقليمية والعالمية المحيطة بالوطن العربي والتي تصاعدت وتأثرها مؤخراً في الانتعاش من الحرية، خاصة في مضمار التحرر الوطني.

البنى المجتمعية

سلسلة خنق حرية الفرد

يحمل التنظيم المجتمعي في البلدان العربية بذور وأد الحرية. إذ يمكن تشبيه هيكل التنظيم المجتمعي في البلدان العربية، على شدة تنوعه وتعقد تركيبه¹، بسلسلة متشابكة الحلقات - تبدأ من التشبث في نطاق الأسرة، مروراً بمعاهد التعليم وعالم العمل، والتشكيكية المجتمعية، وانتهاءً بالسياسة، في الداخل ومن الخارج - حيث تقتص كل حلقة من الفرد قسطاً من الحرية وتسلمه، مسلوباً ذلك القسط من حريته، إلى الحلقة التالية من السلسلة لتقتص بدورها نصيبها من حرية الفرد. ويشكّل تكامل الحلقات هذه نظاماً قسرياً عالي الكفاءة.

تفرض العصبية (قبلية، عشائرية، طائفية، إثنية) (محمد عابد الجابري، 1995) حصاراً على أتباعها من خلال سيادة النظام الأبوي التسلطي (البطركي)، الذي استفاضت الأدبيات في الحديث عنه (هشام شرابي، 1990)، والمتمثل بشائبة الطاعة والولاء مقابل الحماية والرعاية والنصيب من الغنيمة.

تفرض العصبية الرضوخ والتبعية والانقياد الطفيلي لقاء ما تقدمه من حماية ومغانم. إلا أن الأهم في منظور الحرية هو أن العصبية عدوة للاستقلال الذاتي والتجرؤ على الفكر وبناء كيان فريد وأصيل. ذلك أنها تعوق طاقات النماء والنزوع إلى استقلال الرشد ومبادراته كي يستتب لها الأمر وتضمن سلطانها على أتباعها. ويتحول انتشار العصبية إلى حصار يحوّل الأولوية في كثرة من المؤسسات المجتمعية العربية للولاء وليس للأداء: أنت جيد طالما كان ولاؤك مضموناً، وعندها تنال نصيبك من الحماية والغنيمة. ولا يهتم بالطبع أداؤك ولو كان رديئاً. والويل لمن يخرج عن الولاء مهما تميز أداؤه.

وتتبدى أشد عيوب العصبية عندما تعوق تماسك مفهوم المواطنة وتجلياته المؤسسية. إلا أن الإنصاف يقتضي الإقرار بأن العصبية ليست شراً خالصاً². هناك بالطبع أوجه إيجابية في العصبية تتمحور حول الانتماء لجماعة وتغليب مصلحتها. انتماء يصل حد التفاني، بل الفناء، في سبيل الجماعة، مما يقتضي تضامناً قوياً ومحموداً قد يفتقد في بعض أشكال التنظيم المجتمعي الحديثة.

ولعل العلة في البلدان العربية هي في تزاوج العصبية مع أشكال من التنظيم المجتمعي الحديثة

تفرض العصبية

الرضوخ والتبعية

والانقياد الطفيلي

لقاء ما تقدمه من

حماية ومغانم

تتبدى أشد عيوب

العصبية عندما

تعوق تماسك مفهوم

المواطنة وتجلياته

المؤسسية

1 يستوجب ذلك جهداً بحثياً متأنياً لتفكيك بنية التنظيم المجتمعي العربي، خاصة في علاقته بالحرية والحكم الصالح.
2 في المأثور النبوي أن "حب الرجل لقومه" ليس عصبية. وإنما "من العصبية أن يعين الرجل قومه على الظلم" (فريد عبد الخالق، 1998، 212).

مواجهة الكبار، وإن نصت على ذلك "اتفاقية حقوق الطفل".

وبدهي أن البنات يتعرضن لجرعة مضاعفة من انتقاص الحرية في ظل هذه البنى "الذكورية". ومن اللازم كذلك الإقرار بأن هذه الصورة التسلسلية التقليدية للأسرة العربية أخذت في التفكك باطراد التغير الاجتماعي وفعل الحداثة، خاصة تقانات المعلومات والاتصال الأحدث، ولظروف سياسية الطابع أيضا.

ومن أهم التغيرات الاجتماعية التي تساهم في تآكل العصبية في الأسرة العربية صعود دور المرأة في الأسرة، وفي رئاستها، نتيجة لعدة أسباب يأتي في مقدمتها انتشار تعليم البنات، وإثباتهن جدارة، بل تفوقا، في التحصيل التعليمي، وازدياد مساهمة المرأة في كسب معيشة الأسرة نتيجة لدخولها المتزايد في سوق العمل، خصوصا في ظروف التباطؤ الاقتصادي وانتشار الفقر، لا سيما في مجالات التشغيل غير الرسمية التي تتسم بالمرونة وصعوبة ظروف العمل في الوقت نفسه. وأسهم في صعود دور المرأة في الأسرة كذلك زيادة التفكك الأسري نتيجة لارتفاع معدلات الانفصال بأشكاله المختلفة، والتي كثيرا ما تنتهي بتحمل المرأة مسؤولية الأبناء. ولا يجب أن ننسى حال النساء في المناطق العربية المحتلة، وتلك التي تعرضت لتبعات الحروب بسبب غياب الرجال على ساحات القتال، أو إعاقتهم أو مقتلهم.

وينبغي كذلك رصد التفاوت بين الأجيال في تمثل العصبية في نطاق الأسرة. فالأجيال الأصغر، بفعل عوامل متعددة، تبدي لا ريب تمردا واضحا على "عصبية" الأجيال الأكبر.

التعليم

قدم تقرير "التممية الإنسانية العربية" الثاني، 2003، تحليلا لاكتساب المعرفة في البلدان العربية، وأكد على أن التحدي الأكبر لنسق التعليم في البلدان العربية هو قصور النوعية.

ففي المؤسسة التعليمية، يغلب أن نجد المناهج، وأساليب التعليم، والتقييم، تركز التلقي والخضوع، حيث لا تسمح بالحوار الحر والتعلم الاستكشافي في النشاط، ولا تفتح، من ثم، الباب لحرية التفكير والنقد، بل تضعف القدرة على المخالفة وتجاوز الراهن. ويتركز دورها المجتمعي

شكلا، ولكن المتخلفة موضوعا. ولناخذ التكوين الطبقي مثلا. فالرأسمالية العائلية مثلا حققت إنجازات مهمة في شرق آسيا، ولكنها في المحيط العربي اقترنت بنمط اقتصاد الريع وما يستدعيه من إعلاء قيم المحسوبية والحظوة وقلة الكفاءة، فلم ترق لما أنجزته "القيم التقليدية" في "المعجزة الآسيوية".

من هنا، فإن التحدي المستقبلي في الحالة العربية ربما يكمن في تخليق توليفة مبدعة تزاوج بين الإيجابي في العصبية والمواطنة كأساس للحرية والحكم الصالح. وليس هذا تحديا هينا. ومع ذلك، تنتشر العصبية في كثرة من التشكيلات المجتمعية العربية وتحولها إلى مراكز نفوذ. هناك عصبية سياسية، وعسكرية، ومناطقية، وإدارية، لا مخرج للإنسان العربي من أسر شبكها إذا أراد الحفاظ على مكانة ومورد رزق وحماية.

وتتشدد العصبية ويقوى تأثيرها السلبي على الحرية والمجتمع عند غياب أو ضعف البنى المؤسسية، المدنية والسياسية، التي تحمي الحقوق والحريات وتساند كينونة الإنسان. ويكون البديل الوحيد المتاح للفرد أن يحتمي بالولاءات الضيقة التي توفر له الأمن والحماية، مما يزيد من تقاوم العصبية. ويقوى من العصبية أيضا قلة فعالية القضاء وتقاوم السلطة التنفيذية عن إنفاذ أحكامه، مما يجعل المواطنين غير معلمين على حقوقهم خارج إطار العصبية.

وتقوم الأسرة، وحدة المجتمع العربي، إلى حد يتفاوت من سياق مجتمعي لآخر، على العصبية. فتقوى جرعة العصبية في أسر التكوينات المجتمعية العشائرية، بينما تتدنى في تلك الأسر حداثة الطابع في البيئات الحضرية، خاصة الأغنى منها.

ولئن بدأت الأسرة العربية ممتدة (قبلية وعشائرية) وانتهت نووية، إلا أنها احتفظت، في الجوهر، بهيكل السلطة نفسه الذي يفعل فيه "النمط النقي" التالي للسلطة: أب (أو رجل بديل في حال غياب الأب الطبيعي) يميل لأن يكون متسلطا، مانحا-مانعا، وأم هي في العادة حنون، خاضعة ومستكينة، لا رأي لها في الأمور المهمة إلا من وراء ستار، وأطفال متلقون لتعليمات الأب وحنان الأم. (هم في الاستعمال اللغوي الدارج: "عيال" و "جهال"³) ولا رأي لهم، من ثم، في

هناك عصبية
سياسية، وعسكرية،
ومناطقية، وإدارية،
لا مخرج للإنسان
العربي من أسر
شباكها إذا أراد
الحفاظ على مكانة
ومورد رزق وحماية

في المؤسسة التعليمية
يغلب أن نجد أن
المناهج، وأساليب
التعليم، والتقييم،
تركز التلقي
والخضوع، حيث لا
تسمح بالحوار الحر
والتعلم الاستكشافي
النشط، بل تضعف
القدرة على المخالفة
وتجاوز الراهن

3 ربما في السودان فقط تحمل الكلمة العامية للأطفال " الشغ- جمع شافع" معنى محببا.

التعليم وحقوق الإنسان في البلدان العربية

الكتب المدرسية ومبادئ حقوق الإنسان بعد دراسة البرامج والكتب المدرسية وتحليلها في التعليم الأساسي بسلكيه الابتدائي والإعدادي، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات أهمها:

- هزال الأهداف والنصوص التي تعبر عن مبادئ حقوق الإنسان، مقارنة بوفرة الكتب والنصوص التي تم تحليلها والتعليق عليها.
- ثمة بوادر اهتمام بتدريس مبادئ حقوق الإنسان بدأت تخلو خطواتها الأولى ضمن مضامين النصوص التي وردت في الكتب المدرسية. ولكن هذه البوادر ليست ذاتها في كل البلدان العربية، وهذه الخطوات ليست بالنسق والسرعة نفسها، ولا بالطريقة ذاتها في كل مواد التعليم وفي جميع سنوات التدريس.
- ما جاء في الكتب يهدف إلى تحقيق غايات أخرى اجتماعية، أو اقتصادية، أو أيديولوجية، أو دينية. وهكذا يتعد اعتبار ورود مبادئ حقوق الإنسان في أغلب المدارس العربية هدفا مقصودا بذاته، وإنما هو مؤشر ورد في سياق الإشادة بالأمة العربية، أو بالدين الإسلامي، أو بالدين المسيحي، أو لشجب ممارسات الشعوب الأخرى وإدانتها والاحتجاج عليها وتوظيف مبادئ حقوق الإنسان لتلك الأهداف، وليس لغرض تعليمها وتربية النشء عليها.

ونتيجة لكل ذلك، وقعت البرامج التعليمية والكتب المدرسية في أغلب البلدان التي شملتها الدراسة في تناقضات واضحة مع حقوق الإنسان بمرجعيتها الكونية.

الاستنتاجات الأساسية ما يلفت الانتباه من خلال دراسة مضامين الكتب المدرسية، ومن خلال ما تضمنته البرامج، محتوى وأهدافا وتوجيهات، أن هذه البرامج وهذه الكتب تعكس غياب استراتيجية واضحة لتدريس مبادئ حقوق الإنسان وقيمتها، وتكشف عن حضور غير منظم وغير منهجي لهذه المبادئ والقيم. ذلك أن إعداد البرامج وصياغتها لم يخضعا في أسسها العامة إلى استحضار حقوق الإنسان كأساس من تلك الأسس، كما أن مكونات البرنامج لم تخضع لاستراتيجية تهمها هذه الحقوق بالقصد الأول، فحين تترجم أغراضها وأهدافها إلى مضامين، تغيب هذه القيم والمبادئ ولا تأخذ الاهتمام اللائق لتكون ضمن مواد تكوين المتعلم.

ولئن حملت مضامين الكتب بعض مبادئ حقوق الإنسان، فإنها كانت متناثرة ومقامة على منهجية تهدف في أغلبها إلى بناء عقلية إيمانية تعتمد في إيمانها على أسلوب التلقي السلبي وحتى على أسلوب الخوف، الأمر الذي يعد من أخطر المبادئ التربوية المناقضة لحق تنمية الشخصية والعقل الناقد، ويحول دون تنمية روح الإبداع والابتكار لدى المتعلمين.

ويلاحظ أن اهتمام مؤسسات إعداد المعلمين والأساتذة، وكذلك محتوى الدورات التدريبية، ينصب على إعداد المعلم والأساتذة إعدادا مسلكيا وتدريبه على أسلوب التدريس وتزويده ببعض المعلومات والمعارف في مختلف العلوم، دون أن تكون مبادئ حقوق الإنسان بين هذه المواد.

المصدر: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2001.

يبقى التعليم، على

تعدد أوجه قصوره،

مصدرا أساسياً

للمعرفة وخميرة

لقوى التغيير

أعلى من الكسب كما تدل على ذلك الدراسات في بعض البلدان العربية (فرجاني، بالإنجليزية، 1998). وفي منظور الحرية، تتلافى هذه الفئة فقد الحرية الذي يقتضيه النظام التعليمي، ولكنها لا تحتفظ بحريتها كاملة، حيث أن نظام العمل، بخاصة في المهن اليدوية والفنية، هو الآخر هرمي جامد وتسلسلي.

ولكن يبقى التعليم، على تعدد أوجه قصوره، وخاصة عند الوصول إلى مراحل الأعلى، مصدرا أساسياً للمعرفة والاستتارة وخميرة لقوى التغيير. ولعل أصدق تعبير عن ذلك هو حيوية التعبير الاحتجاجي بين طلبة الجامعات، على الرغم من فقر السياسة بوجه عام في المجتمعات العربية.

في إعادة إنتاج التسلط في المجتمعات العربية. ولكن نسق التعليم ليس متجانسا في البلدان العربية. بالإضافة للتعليم الحكومي السائد، هناك على الأقل شريحتان إضافيتان متناظرتان مع التعليم العام في منظور أو أكثر. هناك أولا شريحة تتزايد اتساعا باطراد نتيجة لتردي التعليم العام. ونقصد التعليم الخاص الموجه أساسا لخدمة أبناء المتدربين. وقد يكتسب الدارسون فيها مستوى أفضل من المعارف والمهارات، وربما يحتفظون بقدر أكبر من الحرية، ولكن في الأغلب بالمعنى الفردي. كما يعاب على تعليم هذه الشريحة، التي كثيرا ما ترتبط بمناهج، وحتى بمؤسسات تعليمية أجنبية أحيانا، تكريس قدر من انسلاخ المتعلمين عن مجتمعاتهم، خاصة ثقافتهم، نظرا لاكتسابهم ثقافة متجسدة في مناهج وأساليب ولغة تعليمهم، مما يحول أحيان دون تواصلهم بفعالية مع هذه المجتمعات ونقل ما يكتسبونه من معارف ومهارات إليها.

وفي بلدان عربية، يقوم نسق للتعليم الديني يجتذب من لا يجد له موقعا في شريحتي التعليم العام أو الخاص، ويميل لأن يكون أشد حصارا للحرية، وتكريسا للولاءات التقليدية، من كليهما. ويؤدي تقسم النسق التعليمي إلى ثلاث شرائح متناظرة إلى إضعاف اللحمة المجتمعية وتضييق فرصة نشوء مجال عام تكون المواطنة قاسمه المشترك.

ولا يقتصر خنق الحرية في نسق التعليم على التلاميذ والطلبة، بل يمتد في الواقع لكامل المنظومة التعليمية. فالعلمون، قاهرو التلاميذ، هم بدورهم متهورون من الإدارة التعليمية سواء في المعهد، أو محليا، أو مركزيا، ناهيك عن قهر فئة المعلمين من المجتمع بكامله، معبرا عنه بتدني المكانة المادية والمعنوية للسواد الأعظم من المعلمين.

وماذا عن من لا يلتحقون بالتعليم أو لا يستمرون فيه حتى إنهاء مراحلها العليا، وجلهم من أبناء الشرائح الاجتماعية الأضعف؟ إن هذه الفئة تلتحق عادة بسوق العمل مبكرا، فتتلقى عبر "نظام الصببية" تأهيلا يكسبها مهارات عملية مفيدة، على الأقل في منظور المهارات المطلوبة لسوق العمل.

ولذلك قد يعوض سوق العمل الحرمان من التعليم ولو جزئيا، بمكافأة هؤلاء⁴ بمستوى

4 الجانب الآخر من هذه المعادلة بالطبع هو ضعف إنتاج نظم التعليم لمهارات مقدره في سوق العمل، وهو أحد جوانب تردي نوعية التعليم.

(المراحل الأولى واللاحقة للإسلام). وهو ما يجعل المتعلم يعيش في مناخ الماضي أكثر مما يعيش الحاضر. ويصبح هذا المعطى محدداً لبناء معرفة وشخصية بالمواصفات التالية:

- المفارقة بين النص والواقع،
- الازدواجية في الرؤية للأشياء (واقعا فقير توطره الهزيمة على أكثر من مستوى، لكننا خير أمة في الوجود)،
- تصدير الوهم (بغض النظر عن معطيات الواقع، سننتصر، فقط لأننا انتصرنا في الماضي، ومن دون أن نتحدد معركة الحاضر ضد الفقر، الجهل والاستبداد. فيكون المنطلق هو الدين ونقطة الوصول هي الوطن الذي يدعم المنطلق من دون أن يحضر الحاضر/الراهن، من خلال المجتمع).
- إن الانطلاق من الماضي يجعل المنطق التبريري حاضرا في بناء الدرس، لأن الواقع لا يوفر العناصر التي تسند الرأي، فيصبح ذلك مجرد ادعاء في واقع لا يمت للأمس بصلة.

- يلاحظ أن مجمل الحريات الفردية والجماعية يتم الاعتراف بها في مادة التربية المدنية/ الوطنية على مستوى الحقوق على المواطنة ولكن يتراوح حضور الحريات نفسها بين الندرة والغياب بالنسبة لمادة اللغة العربية. بموازاة ذلك، يبدو الترابط والتفاعل ملموسا بين الحريات الفردية والجماعية، سواء من زاوية الحرية التي قد يضمنها القانون (حرية الرأي)، لكن لا تجد تجسيدا لها على مستوى نصوص اللغة العربية. وهذه النصوص تعكس تشخيصا للحريات في الواقع من خلال متون حكائية يؤسسها التخيل والتعبير وطرائق اشتغال اللغة. فماذا يعني ضمان حرية الملكية كحق فردي يرد في كتب التربية المدنية لشخصية مواطن عاطل لا يجد العمل لكي ينتقل إلى ممارسة حرية الملكية في أبسط أشكالها في كتب اللغة العربية؟ وماذا يعني ضمان حرية الرأي والتعبير (في الكتب نفسها) حين تكون في إطار نفس المذهب أو الحزب (الحاكم)؟ وماذا تعني، قبل كل هذا، حرية الاختيار حين تتواتر لغة الأمر والنهي والإذعان والوصاية والطاعة (نصوص اللغة العربية) كلما تعلق الأمر بالزواج وتكوين أسرة؟

ولا نستثني من منظومة التعليم، بالمعنى الواسع، وسائل الإعلام التي يغلب عليها في البلدان العربية الرأي الواحد والترويج لإنجازات إما وهمية أو متوهمة، أو بزعم أوجد، ممزوجة بتخمة من أشكال الإمتاع الغث والرخيص التي يتعاظم فيها الإمتاع الحسي على حساب المعرفة والعقل⁵. فلا تفتح العقول على إمكانات تدعم فرص اكتساب المعرفة والتحرر، ناهيك عن نقد الواقع المزري وإبداع سبل لتغييره. ولعل الأجيال الأحدث من العرب أشد تأثرا بالإعلام من المعاهد التعليمية.

على هذه الخلفية، يعد إعلام "الموجة الجديدة" المتمثل في الفضائيات العربية، وبعض الصحف، ومواقعها على الإنترنت، متنفسا لتسم الحرية والانفتاح على آفاق معرفية كانت مستغلقة، لمن يستطيعون التوصل لها.

الحرية في المحتوى التعليمي في ثلاثة بلدان مغاربية

انتهت دراسة أجريت في ثلاثة بلدان مغاربية: المغرب والجزائر وتونس، وركزت على مقررات اللغة العربية، والتربية المدنية، في مرحلة التعليم الإعدادي، أو ما يعرف بالتعليم المتوسط إلى النتائج العامة التالية (لمريني و مروازي، ورقة خلفية للتقرير).

- إن البحث في الكتاب المدرسي من زاوية حجم ومستويات حضور الحرية، يؤكد الفقر الملموس ليس فقط بالنسبة لمفهوم الحرية، بل أيضا بالنسبة لما يترتب عن ذلك من فقر في القيم المتصلة بحقوق الإنسان ككل. فالفقر في الحرية باعتبارها مبدأ وقيمة مؤسّسة لباقي القيم لا يمكن إلا أن يكون فقرا في الكرامة والمساواة والعدل وما يتصل بها من حقوق مدنية وسياسية، وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية.
- إن الجرد ونتائج التحليل تؤكد أن الحرية المتواترة في النصوص وفي سياق قلة حضورها، هي حرية متصلة بالوطن وبالدين، وبالتالي تتراوح مرجعيتها بين هذين المكونين. ويؤثر ذلك عمليا على اختيار النصوص التي ستكون في مجملها مؤطرة زمنيا ضمن الماضي القريب (زمن الاستعمار/ الاستقلال)، أو الماضي البعيد

يعد إعلام "الموجة الجديدة" المتمثل في الفضائيات العربية، وبعض الصحف، ومواقعها على الإنترنت، متنفسا لتسم الحرية والانفتاح على آفاق معرفية كانت مستغلقة، لمن يستطيعون التوصل لها

5 جرت على السنة كثيرة مؤخرا مقارنة تخمة الأفلام الغنائية القصيرة القائمة على الإثارة الحسية والمحتفلة باسمها العربي "الفيديو كليب"، في مقابل فقر الزاد الفكري للمحتوى الإعلامي العربي.

التطوير التربوي في تونس

منذ بدء التسعينات، شرعت تونس في إنجاز إصلاح للنظام التربوي لتثنية المتعلمين على حب الحرية والمساواة بين الناس دون تمييز، خاصة بين الرجال والنساء، وعلى اتخاذ المنهج العقلاني في التعامل مع الآخرين والانفتاح على الحضارات الأخرى، وعلى كل ما أنتجته البشرية من تقدم في

المبادئ التكنولوجية والعلمية والإنسانية. واقتضى هذا الإصلاح مراجعة كل البرامج والمناهج والكتب المدرسية وتنظيم دورات تكوينية للمعلمين. وتدعو الحاجة اليوم إلى دراسة هذه التجربة الرائدة، لمعرفة نتائجها وتقويمها.

عالم العمل

في المسار المعتاد لأبناء الشريحة الاجتماعية الوسطى، يلي إنهاء التعليم العالي الالتحاق بعمل متميز، بالمعايير السائدة، بعد فترة بطالة تطول بحسب قدرة الأسرة على توظيف الحظوة من المال والسلطة في غياب آليات فعالة لسوق عمل كفاء. وخلال انتظار الفرص، يعود الخريج إلى كنف الأسرة، ويزيد من تبعيته لنمط الأسرة السائد ازدياد حاجاته مع تقدمه في العمر، ومع فقدان الموارد الذاتية التي تمكنه من التصرف بحرية حيالها.

وعندما يقدر لفترة البطالة أن تنقضي، يلتحق الخريج بأدنى درجات سلم مقيّد جامد، خاصة في الخدمة المدنية. ويضعف من المكانة الدونية للخريج في هذا السلم قلة اكتسابه لمهارات فعالة في مجال العمل بسبب تردّي نوعية التعليم. ولا ينجو من اقتصاص عالم العمل نصيباً من حرية الفرد، خاصة بالمعنى الشخصي، إلا قلة قليلة من أبناء وحواشي الفئة المتفدّة، مالا أو سلطه.

عالم السياسة

أما من تسول له نفسه الاهتمام بالشأن العام بالتعارض مع التوجهات المهيمنة، وبخاصة إن حاول التعبير عن ذلك علناً، أو تجاسر على محاولة التطهيم من أجل ذلك، فسيلقى من عناء ومن عظام الأمور على يد السلطة وأعوانها، ما يكفل لهذه النفس أن تؤثر السلامة. وبهذه الحلقة، التي نناقش أثرها في الفصل الخامس، يشدّد القيد على الحرية في البلدان العربية اشتداداً كبيراً.

ومما يزيد من الوقع القهري لعالم السياسة على الفرد في البلدان العربية، ضيق المجال العام وضعف منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن يحتمي بها الشخص من ضعفه كفرد، مما يعظّم من قدرة قوى القمع، بنوعيه المباشر والخبث،

• إن واقع هذه الحريات في الكتاب المدرسي (اللغة العربية مثلاً) هو واقع غيابها، بما يعني غياب التمتع بها، وواقع حضورها، بما يعني واقع حضور المنع والتضييق عليها أو فقدان والحرمان منها.

• بناء على المكانة التي يشكلها التدريب كدعامة تعليمية أساسية في التكوين، يكون تقييم هذا المستوى هو المرآة التي تعكس لنا زاوية الرؤية والخلفية المؤطرة لواقعي الكتاب المدرسي. فإذا كان الفقر على مستوى حضور الحرية وما يتصل بها من مبادئ وقيم حقوق الإنسان في نصوص المتن لمادة اللغة العربية، أو في الحضور القانوني الحر في لها في كتب التربية المدنية، فإن كل الأسئلة والأنشطة المواكبة للنص على مستوى التدريب تكشف عن الاتجاه المؤطر للتصور التربوي. فكما اتجهت النصوص بدلالاتها وسياقاتها في اتجاه عدم الإقرار مثلاً بالحقوق والحريات، يكون مطلوباً، وبالإلحاح، تدارك ذلك على مستوى التدريب من خلال خلخلة القيم المنافية ضمن منجز النصوص، ووضع لبنات القيم المعززة. فالنصوص التي تتواتر حول العبودية قد تصبح ذات فائدة حين يتجه التدريب نحو خلخلتها بالتأكيد على المساواة في الحق في الحياة والحرية والكرامة. فتكون النصوص نفسها إطاراً وفرصة لاستدعاء وتفعيل حصيلة التربية المدنية على هذا المستوى.

• إن نمطية أسئلة التدريب لا تتيح للمتعلم فرصة اكتشاف/استيعاب/تمثل القيم المعززة للحريات وحقوق الإنسان، بل تحصرها باستمرار في عينة يتم اجترارها على مستوى الكتاب ككل من خلال الفهم المتصل بالنص، والاستظهار واللغة. فتصبح المادة حاملة لذاتها/ اللغة، في انفصال عن موضوعها/القيم.

• إن مستويات التدريب، إضافة لكونها لا تتيح للمتعلم معرفة تتصل بالحرية، فإنها أيضاً لا توعي بقيمة الحرية. فالمنافشة والرأي والتعبير والفهم هي أسئلة مسيجة سلفاً بالنص، تتحول معه إلى مجرد هوامش أو حواشي تدعم حمولة النص كمسئمة. إن دورة التعلم في هذا السياق، تبقى محكومة بالتلقين من دون أن يتربى/ يمارس المتعلم الحرية.

عندما يقدر لفترة
البطالة أن تنقضي،
يلتحق الخريج بأدنى
درجات سلم مقيّد
جامد، خاصة في
الخدمة المدنية

مما يزيد من الوقع
القهري لعالم
السياسة، ضيق
المجال العام وضعف
منظمات المجتمع
المدني التي يمكن أن
يحتمي بها الشخص
من ضعفه كفرد

عمر بن عبد العزيز: العدل والحق وليس السيف والسوط

أخرج ابن عساكر عن السائب بن محمد قال: كتب الجراح بن عبد الله إلى عمر بن عبد العزيز: "أن أهل خراسان قوم ساءت رعيته، وأنه لا يصلحهم إلا السيف والسوط، فقد كذبت، بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم، والسلام". (الحافظ جلال الدين السيوطي، 194).

المصدر: فريد عبد الخالق، 1998، 24.

الحرية والحكم الصالح، بل ربما تعوّق التحول المجتمعي اللازم له.

ولكن هل هذه السلسلة القهرية أبدية؟

مع الإصرار والانتشار، يتحول حصار سلسلة خنق الحرية إلى حصار داخلي للذات. ينجح مسلسل الحصار حين يصبح الإنسان على نفسه رقيباً، وحين يحارب في ذاته كل نزعة للقول والفعل. وينجح التحريم حين يناصر الإنسان ذاته العداء ويفرض التحريم على نزواتها وتطلعاتها وتمرداتها. عند ذلك الحد، يتحول الإنسان إلى كائن "ملكي أكثر من الملك".

وقد دفعت هذه التركيبة المعقدة بمواطنين، وحتى مثقفين، عرب إلى حالة من الاستكانة يغذيها الخوف-الإنكار لواقع القهر الرديء بل والرضوخ السلبي له، مما يظهر في أعمال الرقابة الذاتية وفي عزوف واضح عن العمل العام يصل حد "استقالة من السياسة" تتأكد بين الأجيال الأصغر في البلدان العربية (مثلاً: نادر فرجاني، 1995). وإن كانت هناك شواهد على أن تزايد الضيق بواقع القهر متعدد الأبعاد الذي يعانيه المواطنون العرب قد وصل إلى حالة من الاستنفار تهدد الرضوخ-الإنكار المعتاد، حتى بين فئات مجتمعية كانت حتى وقت قريب تعد من دعائم نسق الاستبداد الراهن، وتدفع الإنسان للمطالبة بالحرية.

ويدفع هذا الحصار الإنسان العربي إلى النكوص إلى مستوى حاجات السلامة والمعاش: فلا هو سيد ذاته، ولا هو سيد في وطنه. وكأن مواطنيته تتحول إلى نوع من المنة التي يُمَن بها عليه، طالما بقي في القمقم. ويؤدي استحكام الحلقات الخمس لهذه السلسلة الشريرة، إذن، إلى هدر الإنسان، وهدر منعة وقوة المجتمع ذاته من خلال دخول الإنسان في حالة العجز المتعلم (ويستن، بالإنجليزية، 1999) ودخول المجتمع في حالة التاريخ الأسن، حيث تصبح العادة والتكرار هي الفضيلة بدلاً من التغيير والتحول والنماء (مصطفى حجازي، 2001).

إلا أن الوجه الآخر لهذه الحالة يبقى نشطاً تحت رماد الرضوخ والركود. وهو يتمثل باحتقان العنف الذي يمكن أن ينفجر حين يصاب القمقم بالوهن، متخذاً ردود فعل لا تفاجئ إلا من أنس إلى الطواهر، واطمأن إلى السكون الخادع. على أن هذا العنف المتفجر يظل عادة بعيداً كل البعد عن

على البطش بحريات الأفراد الذرارة، ناهيك عن تنزيل القهر من العالم الخارجي، كما سنستعرض في الجزء الثاني من هذا الفصل.

الفقر والتركيبية الطبقيّة

يمثل الفقر المعنى النقيض للتنمية الإنسانية، أي الحرمان من اكتساب القدرات البشرية ومن توظيفها بكفاءة توصلنا لمستوى رفاه إنساني كريم. وبهذا المعنى، فإنه قد يقوم عائقاً دون مشاركة من يعانونه، أسراً وأفراداً، بفاعلية في نشاط المؤسسات في المجتمع المدني والسياسي، مما يفقد المجال العام حيويته ويساعد على فقر السياسة.

ولذا، فإن مؤازرة التركيبة الاجتماعية للتمتع بالحرية والحكم الصالح تقوى باتساع نطاق الفئات الاجتماعية المتوسطة والعليا، شريطة أن تكون الشريحة العليا عاطفة على متطلبات الحرية، وداعمة لمنظمات المجتمع المدني والسياسي. ويلاحظ أنه يسود حالياً بين الفئات الاجتماعية الأغنى عزوف عن العمل العام، خاصة المعارضة السياسية، حماية لممتلكاتها ومكانتها الاجتماعية المتميزة غير المستقلين تماماً عن نسق الاستبداد الراهن.

وتزداد أهمية التحرر من الفقر في المجتمعات القهرية التي تسعى للتحرر، حيث قد يهدد الانشغال بالمجال العام إمكان إشباع الحاجات الأساسية، لدرجة أعلى من المجتمعات التي يرتفع فيها مستوى المعيشة.

ثمة تقدير بارتفاع مستوى الفقر في البلدان العربية عما يظهر في قواعد البيانات الدولية وبازدياد التفاوت في توزيع الدخل والثروة بما يؤدي لتضخم الشرائح الاجتماعية الأضعف. ويخشى لهذا السبب أن التركيبة الطبقيّة في البلدان العربية لا تساند في الوقت الحالي مجتمع

دفعت هذه التركيبة

المعقدة بمواطنين،

وحتى مثقفين، إلى

حالة من الاستكانة

يغذيها الخوف-

الإنكار لواقع القهر

الرديء بل والرضوخ

السلبي له

يؤدي استحكام

حلقات سلسلة خنق

الحرية إلى هدر

الإنسان، وهدر منعة

وقوة المجتمع ذاته من

خلال دخول الإنسان

في حالة العجز المتعلم

الحيوية المنتجة والمنمية؛ إنه عنف مدمر أساساً للإنسان وال عمران معاً، وهو على التقيض من إنماء الطاقات الحية وحسن توظيفها في صناعة كيان ومستقبل، إلا إذا وجد الأطر المناسبة، المدنية والسياسية، لتوجيهه وجهة إيجابية نمائية.

يتمثل هذا التحرك أساساً في العبور من واقع القهر والهدر إلى بناء الاقتدار الإنساني من خلال إعداد الكفاءة الكلية للشخصية، وكذلك بناء الاقتدار والكفاءة المؤسسية. تلك هي مقومات الصحة النفسية والمؤسسية ضامنة النمو وحصانة المجتمع. إنه العبور من الحالة المرضية المتمثلة بهدر الإنسان والمؤسسات وفقدان المناعة المجتمعية، إلى حالة الفاعلية القادرة على صناعة المكانة والدور. وكل تعزيز لأحد هذه الأبعاد الثلاثة (الصحة النفسية والمؤسسية والمجتمعية) ينعكس نمائياً وبشكل جدلي متبادل الفعل والتأثير على بقية الأبعاد. وهو ما يغير الاتجاه من السكون والتاريخ الأسن أو المتقهقر، إلى الاتجاه الصاعد النمائي (مصطفى حجازي، ورقة خلفية للتقرير).

نمط إنتاج يكرس الحكم التسلطي؛ الاقتصاد السياسي للتسلط

يتمثل جوهر نمط الإنتاج في أسلوب اشتقاق الفائض الاقتصادي، وتوزيعه وتوظيفه، خاصة في تطوير النسق الإنتاجي ذاته، ورفع كفاءته، عبر الاستثمار في الأصول البشرية والمادية. غير أن نمط الإنتاج يفرز توليفة من الترتيبات المجتمعية، خاصة على صورة بنى سياسية ونسق حوافز مجتمعي، التي عادة ما تحفظ خصائص النمط وتعيد إنتاجه.

في تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني، (الفصل السابع)، أشرنا إلى نمط إنتاج الربيع الذي يسود البلدان العربية ويقلل الحوافز لاكتساب المعرفة. وتتلحق الآن إلى تبعات نمط الإنتاج هذا في مضمار الحرية والحكم.

والاستخلاص الأساس هو أن نمط إنتاج الربيع يتيح قاعدة اقتصادية تكرر الحكم التسلطي، أو أنه على الأقل، لا يتيح مقوما اقتصاديا للحكم الصالح خاصة فيما يتصل بركنه الأساس المتصل بتمثيل الناس وخضوعه للمساءلة من قبلهم (الفصل الأول) (عبد، بالإنجليزية، 2004).

المصدر الأساس للربيع في البلدان العربية هو استتصاب الثروات الطبيعية، ويأتي على رأسها

النفط، أساسا على صورته الخام. وجدير بالذكر أن الاستفادة من ربيع النفط بشكل مباشر لا تقتصر على البلدان العربية الخليجية، فهناك بلدان عربية أخرى، يتزايد عددها، يمثل النفط مصدرا رئيسيا للإيرادات العامة فيها. وينساب ربيع نفطي إلى بلدان عربية لا تمتلك احتياطيات نفطية عبر التحويلات المالية، سواء الرسمية أو على صورة تحويلات مواطنيها العاملين في الدول النفطية.

ولكن الدول العربية تحصل على ربيع أخرى، يشق بعضها من الموقع الجغرافي، مثل إيرادات قناة السويس مثلا. وتحصل قلة من الدول العربية المهمة لدور مؤثر على ربيع على الموقع الاستراتيجي للمنطقة والمشكلات التي نجمت عنه أساسا، على صورة معونات من القوى الدولية التي لها مصالح في المنطقة.

وقد أشار عديد من الدراسات إلى أن نمط إنتاج الربيع يفصم العلاقة الأساسية بين المواطنين، كمصدر للإيرادات العامة من خلال الضرائب، وبين الحكم، باعتباره معتمدا على تمويل المواطنين لأداء مهامه، ومن ثم معرضا لمساءلته عن كيفية استخدامه لموارد الدولة التي يقدمها المواطنون من خلال دفع الضرائب.

وعلى العكس، يتاح للحكم في نمط إنتاج الربيع أن يلعب دور المانع، السخي أحيانا، الذي لا يطلب مقابلا في صورة ضرائب أو رسوم. ويحق لهذا المانع-المانع، من ثم، توقع الولاء، في ظل ذهنية العصبية، من رعاياه. وقد أخذ هذا المنح السخي شكل "دولة رفاة" في البلدان العربية النفطية، خاصة في عصر الوفرة المالية. وتميزت هذه الحالة من الحكم بغياب الضرائب.

وهكذا، في دولة الربيع، يصبح الحكم في جُلٍّ من المسألة الدورية، ناهيك عن تمثيل الناس، مادام الربيع مستمرا. فلا حاجة لمواطنين يمولون الحكم ومن ثم يتوقعون أن يكون مسؤولا أمامهم. وعلى العكس، حين يكون تدفق الربيع متوقفا على رضى قوى خارجية مؤثرة في المعترك الدولي، كما هي الحالة العربية، ينتقل حق المسألة إلى أصحاب الفضل في تدفق الربيع عوضا عن المواطنين الذين يتقلبون رعايا.

وبالمقابل، يستمد إيراد الدولة في بلدان التمثيل والمساءلة أساسا من ضرائب المواطنين الذين يحق لهم مساءلة الحكم عما يفعل بأموالهم التي سخروها للصالح العام وأنابوا الحكومة عنهم للتصرف فيها باسمهم. وتلعب مؤسسات التمثيل

يتيح نمط إنتاج

الربيع قاعدة

اقتصادية تكرر

الحكم التسلطي

يتاح للحكم في نمط

إنتاج الربيع أن يلعب

دور المانع، السخي

أحيانا، الذي لا يطلب

مقابلا في صورة

ضرائب أو رسوم.

ويحق لهذا المانع-

المانع، من ثم، توقع

الولاء، في ظل ذهنية

العصبية، من رعاياه

فوق استهدافها الأكبر نسبياً للفئات الأضعف في المجتمع، باختفاء الصلة المباشرة بين الضريبة المدفوعة وتمويل الخزنة العامة. هذا على حين تقل حصيلة ضريبة الدخل ويرتفع التهرب منها، خاصة من قبل الفئات الاجتماعية المتنفذة التي يفترض أن تتحمل العبء الأكبر في تمويل الخزنة العامة، ولو على سبيل التعويض "العادل" عن نصيبها الأكبر من السلطة والثروة. بل إن الاتجاه عبر الزمن في نصيب الضرائب المباشرة في البلدان العربية يبدو متناقصاً نتيجة للتوسع في فرض الضرائب غير المباشرة، (شكل 6-1).

هذا في الأساس، إلا أن نمط إنتاج الربع يفرض تجليات تفصيلية تساعد على تكريس التسلط من خلال الوفرة المالية التي تيسر الإغراق على أجهزة القهر المنظم ووسائل الإعلام التابعة للحكم، وحتى القضاء والمجالس النيابية. ومن ثم يتاح للقلة المهيمنة إمكان توظيف هذه القنوات لخدمة أغراض نظام الحكم التسلطي وتيسير مختلف أشكال القهر وضمان فاعليتها، وبخاصة في التضييق على المجتمعين المدني والسياسي (الفصل الخامس).

التوق إلى الحرية والعدل في الثقافة الشعبية

ليس أدل على اتقاد التشوق للحرية والعدل في الوجدان العربي من مركزية مفاهيم الحرية والعدل في الثقافة الشعبية العربية، والنضال من أجلهما في مواجهة أبنية القهر والاستبداد.

تظل صورة الحرية في الثقافة العربية صورة غير مكتملة إن هي ظلت حبيسة المجال الثقافي "الرسمي"، أي مجال الثقافة "العالمية" وثقافة "الخاصة". وحقبة الأمر أن فضاءات الثقافة الشعبية أوسع بكثير من فضاءات المفكرين والفلاسفة والمثقفين والعلماء. وبرغم الآثار الجليلة التي تخلفها أعمال هؤلاء في حياة الشعوب ومصيرها، إلا أن "الوعي الجمعي" - بما ينطوي عليه من موروث "ميثولوجي" رمزي، ومعتقدات شعبية، وموروثات قصصية أو حكاية، وسرديات شفهية، وعلوم ومعارف علمية أو "سابقة للعلم"، وأشعار شعبية، وملاحم وسير شعبية، وأهازيج وطنية، وغير ذلك - يؤدي دوراً حاسماً في الأقدار التاريخية للشعوب.

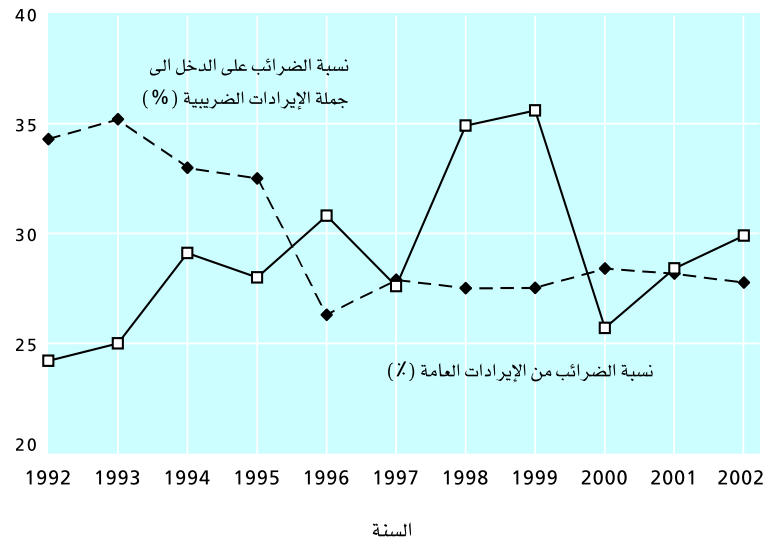
وفي التاريخ الثقافي العربي، تبدو الثقافة الشعبية، لأول وهلة، ثقافة مضادة للحرية.

النيابية دوراً محورياً في هذه المسألة. وتستقر ذهنية اجتماعية وأنماط سلوك بين الناس عامة تتمشى مع هذا النموذج الاقتصادي-السياسي. في البلدان العربية، تمثل الضرائب نسبة قليلة من الإيرادات العامة، (شكل 6-1)، ونسبة أقل من المتوسط العربي في البلدان العربية النفعلية. فقد بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2002، 17% في البلدان العربية غير النفعلية، ونحو 5% فقط في البلدان العربية النفعلية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003)، مقارنة بحوالي 23% في ألمانيا، 24% في إيطاليا، و 28% في بريطانيا مثلاً. وفي البلدان العربية، لا تمثل الضرائب مدخلاً رئيسياً لمعالجة المواطنين بمسألة الحكم عما يفعل بأموال ضرائبهم.

ومن ناحية أخرى، فإن هيكل الضرائب في البلدان العربية يقلل هو الآخر من فرصة احتجاج المواطنين على الحكم من منطلق تمويله عبر الضرائب. ففي نظر المواطن، تعتبر الضرائب المباشرة، خاصة ضريبة الدخل، أمراً يعلي من إحساسه بالمساهمة في الإيرادات العامة، ويزيد من ثم من استعداده لمساءلة الحكم عما يفعله بتلك المساهمة. غير أن غالبية حصيلة الضرائب في البلدان العربية إنما تُستمد من الضرائب غير المباشرة على المبيعات والجمارك التي تختفي تحت السعر. وتتسم هذه الأنواع من الضرائب،

الشكل 6-1

نصيب الضرائب من الإيرادات العامة، ونسبة الضرائب على الدخل إلى جملة الإيرادات الضريبية (%)، البلدان العربية، 1992-2002



المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعوام 1998-2003.

إذ تتقدم مشهد هذه الثقافة جملةً التصورات والمعتقدات والأساطير المنحدرة من أعماق ماضٍ متشع بالسحر والخرافة والحكايات الخارقة والخيال. لقد استمرت هذه المعتقدات حية منذ العصر الجاهلي إلى العصر الإسلامي إلى الأزمنة الحديثة. وبلغت أوجها في عصر ابن خلدون الذي يمكن أن يكون رمزاً لعصر "السحر والطلسمات والنانرجيات والتنجيم". ومعلوم أن مشروع ابن خلدون كان في وجه أصيل من وجوهه المتعددة "التقيض الوضعي الواقعي" لروح ذلك العصر. على أن تراث "اللامعقول" المائل في تأثيرات السحر والتنجيم والجن والأرواح والكهانة، وفي كرامات الأولياء وقدراتهم، والأحلام، وخرافات الجن والشياطين والعرافيت والرياح وغير ذلك (محمد الجوهري، 1981، 163-233؛ و411-440؛ شوقي عبد الحكيم، 1994، 87-120). لم يتبدد من الذاكرة الجمعية والفردية العربية. وهو لم يبدأ بالانحسار شيئاً فشيئاً إلا مع "عصر الأنوار" العربي منذ أواسط القرن التاسع عشر. وليس سراً أن هذا الموروث الشعبي الذي يتنازل فيه (العامة) عن إراداتهم الشخصية وعن عزائمهم وقصودهم الواعية بإنجاز أفعال حرة في العالم الخارجي، ويُسلمون أمورهم لقوى الغيب السحرية، هو حالة مضادة للحرية.

غير أن هذا المشهد لا يمثل إلا قدراً محدوداً من واقع التراث الشفاهي الشعبي العربي. فالحقيقة هي أن أعظم تجليات هذا التراث الأدبية - ونعني بذلك السير والملاحم الشعبية - ينهض دليلاً ساطعاً على تمجيد "حلم الحرية"، وعلى إعلاء هذا الموروث من شأن القضايا القومية والاجتماعية ومن التعبير عن غايات التحرر الاجتماعي والتحرر القومي، وهي غايات تدخل، في العصور التي تم فيها إبداع هذه السير والملاحم، في باب "المسكوت عنه"، باب الحرية المنشودة قبالة الاستبداد والقهر الداخلي وقبالة الخطر الخارجي. وهي، بالإضافة إلى وظائفها الإمتاعية والتعليمية والتربوية والجمالية، تؤدي وظائف "تحريرية" وأخرى "تعويضية" (محمد رجب النجار، 1995، 226-243). إن (سيرة عنتر)، و(سيرة حمزة العرب) و(سيرة سيف بن ذي يزن) و(سيرة الأميرة ذات الهممة) و(سيرة بني هلال) و(سيرة الظاهر بيبس)، ليست كما يعتقد أصحاب "الثقافة الرسمية" (أو العامة) "تزييفاً" للتاريخ العربي، أو أنها "كتب مكذوبة" عاملها "متعفو السلطة" معاملة كتب السحر

والشعوذات وأوعزوا إلى "رجال الحسبة" بحظر نسخها وتداولها، وإنما هي إبداعات أدبية تاريخية تبعث على شحذ غرائز القتال والنضال والمقاومة والجهاد ضد "عدو الملة والدين" (العدو الخارجي)، فتؤدي بذلك وظيفة اجتماعية وقومية تحريرية. ولم تقف هذه الوظيفة عند حدود التقابل مع جيوش الصليبيين والأحباش، وإنما امتدت إلى العصر الحديث لتؤدي دوراً حيويًا في شحذ الروح القومي ضد المستعمر البريطاني والفرنسي والإيطالي في مصر والمغرب العربي، وبخاصة في النضال الجزائري، بدءاً بثورة الأمير عبد القادر وانتهاء بثورة التحرير المسلحة (المرجع نفسه، 228-229).

أما الوظيفة التعويضية فقد تمثلت في الدلالة الملحمية لهذه السير إذ أدت، في عصور الظلام والتفكك والضعف العربية، وعلى المستوى الشعبي، دوراً عميقاً في التعبير عن السخط والظلم والقهر والجبروت، وعن النزعة إلى توحيد الصفوف وتحرير البلاد، والتعبير عن الحلم بعالم أفضل، حلم يغذي الروح الشعبية بالمنتج البطولي الجدير باعادة التوازن إلى هذه الروح، وذلك ب "صناعة الأبطال الشعبيين أو الملحميين الذين يقهرون ذلك الواقع الجارح" (المرجع نفسه، 223). إن غايات الحرية صريحة جلية في هذه الملاحم. ففي (سيرة عنتر) يكمن جوهر القضية في تحرير الذات الفردية من كل نير طبقي في مجال الفرد وتحرير الذات العامة على الصعيد الاجتماعي. وفي (سيرة حمزة العرب) يرى الراوية (المجهول) أن التحرير القومي الحقيقي ليس تحريراً سياسياً فحسب وإنما هو "تحرير اجتماعي بالدرجة الأولى، وبخاصة في مراحل التحول التاريخية من حياة الشعوب. مرحلة الانتقال من مجتمع قبلي بدوي إلى مجتمع قومي حضري". وفي (سيرة سيف بن ذي يزن) يطرح القاص الشعبي قضية رأى أنها عقبة كأداء في سبيل تحرير الذات العامة، وهي تحرير العقل الشعبي أو بالأحرى الثقافة الشعبية من دائرة السحر والوثنيات وبقياء الموروث الأسطوري. وفي (سيرة الأميرة ذات الهممة) أو (سيرة الأنساب الفلسطينية)، التي تقع في خمسة آلاف صفحة تقريباً، تدور بعض الأحداث الرئيسية حول قضية اجتماعية مركزية هي قضية "تحرير المرأة العربية" في عصور التخلف والاضمحلال التي شهدت في أمر المرأة "ردة جاهلية"، إذ يخرق القاص الملحمي مجتمع التقاليد والحريم ليرسي مكانه "مجتمع الحرائر"

أدت السير في عصور

الظلام والتفكك

والضعف العربية،

دوراً عميقاً في التعبير

عن السخط والظلم

والقهر والجبروت،

وعن النزعة إلى

توحيد الصفوف

وتحرير البلاد،

والتعبير عن الحلم

بعالم أفضل

ويجعل من (ذات الهممة) التي تنتمي إلى أسرة فلسطينية "بطللة ملحمية" قومية تضاهي الرجل في صنع التاريخ والحياة، وذلك برغم ما أوقعته بها في نهاية الأمر "سياسة الخليفة". هذه جميعاً قضايا اجتماعية ترمز للحرية والتحرر، وترددها قضايا ترمز إلى (التحرر القومي) في جملة هذه السير الملحمية (المرجع نفسه، 261-282؛ شوقي عبد الحكيم، 1994، أماكن متفرقة).

تلك دلائل بيّنة على مكانة الحرية في الثقافة الشعبية العربية الموروثة. أما الثقافة الشعبية العربية المعاصرة فقد متحت وما تزال تمتح من معين هذه الثقافة. لكنها، تحت وطأة واقعها المتفجر، تموج أيضاً بشتى أشكال التعبير الشعبي عن الحرية، وبخاصة في الأهازيج والأشعار الشعبية التي حفلت بها ثقافات النضال العربي الحديثة في المغرب والجزائر ومصر عشية الاستقلال أو الثورة، ويحفل بها الشعر الشعبي الفلسطيني المتوهج التأثر في أيامنا هذه. وهي جميعاً شاهد لا ريب فيه على أن الثقافة الشعبية العربية، برغم من ما يشوبها من مظاهر معوقة للحرية، تمثل، في الغالب الأعم، رديفاً للحرية وفضاءً غنياً من فضاءاتها الرحبة.

البيئة العالمية والإقليمية

يتعذر فهم إشكالية الحرية في البلدان العربية من دون إعمال النظر في دور العوامل الإقليمية، وتلك الوافدة من خارج المنطقة، خاصة العولمة ونسق الحكم على الصعيد العالمي.

العولمة والحرية

حرية الفرد